المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مفهوم التحولات الاجتماعية وتأُثيرها في الثقافة السياسية
اسم الكاتب: م.د. سعيد كاظم أحمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2652
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مفهوم التحولات الاجتماعية وتأثيرها في الثقافة السياسية

م.د. سعيد كاظم أحمد
جامعة البصرة
Saeednour94@yahoo.com

الملخص

يشير مفهوم التحولات الاجتماعية الى الحركة الدائمة التي تؤدي الى الانتقال من وضع الى وضع آخر تتغير فيه المعالم الكلية لجميع جوانب الحياة الاجتماعية، وهو يرتبط بالتغييرات الجذرية التي تجري في النظام الاجتماعي وبنائه الداخلي، ولا توجد مجتمعات تخلو من التحولات الاجتماعية سواء في مستوياتها الاقتصادية أم الفكرية أم الثقافية، وغالباً ما تحدث هذه التحولات بصورة تدريجية فهي تتغير باستمرار وتنشأ فيها أنظمة جديدة وتقاليد أخرى وثقافات مغايرة لتلك التي كانت سائدة فيها، وتُعد الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة العامة الموجودة في كل مجتمع، وهي تتكون من مجموعة عناصر تتحدد بإطار منظم وتعمل في المجال السياسي الذي يربط بين الافراد والنظام السياسي وهي تتأثر بشكل مباشر بالتغييرات التي تطرأ على المجتمع والتي تقود في مجملها الى تحولات شاملة في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري لأنها تتضمن كل التوجهات السياسية لأفراد المجتمع والتي تؤثر في المستويات المختلفة للحياة السياسية، كما إن هناك ربطاً بين توجهات الافراد ومواقفهم السياسية وبين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التحولات الاجتماعية، الثقافة السياسية، المنظور العام، تغيّر المجتمع.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٣/٢٥ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٥/١١ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٦/١

The concept of social transformations and their impact on political culture

Dr. Saeed Kadhim Ahmed
Albasrah university
Saeednour94@yahoo.com

Abstract

The concept of social transformations refers to the permanent movement that leads to the transition from one situation to another in which the overall features of all aspects of social life change. It is linked

to the radical changes that take place in the social system and its internal structure, and there are no societies devoid of social transformations, whether in their economic, intellectual, or cultural levels. These transformations often occur gradually, as they are constantly changing and new systems, other traditions, and cultures different from those that prevailed in them arise.

Political culture is part of the general culture that exists in every society, and it consists of a group of elements that are defined by an organized framework and operate in the political field that links individuals to the political system. It is directly affected by the changes that occur in society, which lead as a whole to comprehensive transformations in the economic, social, political, and intellectual structure because it includes all the political orientations of the members of society that affect the different levels of political life, and there is a link between the orientations of individuals and their political positions and their social and economic conditions.

Keywords: Social Transformations, Political Culture, General Perspective, Society Change.

المقدمة

تشكّل التحولات الاجتماعية جانباً مهماً من جوانب تطور المجتمع وحركته عبر التاريخ، إذ مرّت جميع المجتمعات بانتقالات كبيرة وتحولات جذرية في بنائها ونظامها العام وفي أسلوب ونمط معيشتها وتقسيماتها الطبقية وكذلك في بناء نظمها السياسية وآليّات عملها والأسس الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأنظمة وطبيعة بنائها الفوقي بما يتضمن من مؤسسات سياسية وقانونية وفكرية. ويأتي موضوع تأثير التحولات الاجتماعية في الثقافة السياسية ليحتل مرتبة مهمة في تحليل وتوضيح العلاقة القائمة بين الحركة المستمرة داخل المجتمع وبنياته الاجتماعية والاقتصادية وبين ما يُنتج من ثقافة سياسية تسود في المجتمع.

أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث في إمكانية تحليل وفهم ما يجري في المجتمع من تغيرات وتحولات ومن بروز ظواهر جديدة على صعيد السلوك والتوجهات السياسية لأفراد المجتمع والعلاقة الرابطة بينهما.

اِشكالية البحث:

تنطلق مشكلة البحث من تساؤل وهو هل أن الجانب الاجتماعي وتحولاته له تأثير مباشر على نشوء الثقافة السياسية وتغيّرها أم أنها تنشأ بفعل وتأثير البناء الفوقي المتمثل بالنظام السياسي ومؤسساته؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من إن الثقافة السياسية وإن كان منطلقها يرتبط بالجوانب المعرفية السياسية وبالقيم والمعتقدات التي يكتسبها أفراد المجتمع والتي تحدد توجهاتهم وسلوكهم تجاه النظام السياسي إلّا إنها تتأثر وتتغيّر بفعل التحولات الاجتماعية لأنها تحمل في داخلها سلوك اجتماعي.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي من أجل تحليل موضوع التحولات الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة معها والبحث في جذورها ومنظوراتها المعرفية وتأثيراها على الثقافة السياسية.

المبحث الأول: مفهوم التحولات الاجتماعية ومنظورها العام

أولاً – مفهوم التحولات الاجتماعية

يشير مفهوم التحولات الاجتماعية الى التغيير من وضع الى وضع آخر وبشكل جذري سواءٍ في الشكل والمظهر الخارجي أو في المضمون الداخلي للشيء، فالتحول اذن انتقال من حالة الى حالة أخرى وتبدّل في المعالم الكلية للأشياء والاوضاع، أما في الجانب الاجتماعي فأن التحول يعني التغيرات الجذرية التي تحدث في البناء الاجتماعي وفي مجموع القيم والتركيبة والمعاني والوظائف والادوار الاجتماعية، وهذا التحول قد يأخذ الجانب الايجابي ويكون تقدماً وإنجازاً في مسار البناء الاجتماعي والعلمي والانساني والاقتصادي، وقد يأخذ الجانب السلبي وبذلك فهو يُعد نكوصاً وتراجعاً في مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والفكرية ويترتب عليه في هذه الحالة ظهور التناقضات وتوالد المشكلات العامة وفي جميع جوانب الحياة الاجتماعية، فالتحولات الاجتماعية هي كل ما يحدث في التنظيم والبناء الاجتماعي من تغيّرات سواء في وظائفه أو في شكل بنائه وضمن فترة زمنية معينة، ويترك أثراً واضحاً في التركيبة السكانية للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو نظامه الاجتماعي أو أنماط علاقاته الاجتماعية وما تحمل من معايير وقيم وأدوار ووظائف لأفراد المجتمع. (كداي ٢٠١٥)

ويجري التحول الاجتماعي ضمن عملية مستمرة تحدث خلالها تغيرات عديدة تشمل كل الروابط والعلاقات والقوانين والمعايير والوظائف والتقاليد الموجودة في المجتمع، كما يشير في مجال العلوم الاجتماعية الى تغيّر خصائص المجتمع النظامية بكل حيثياتها وتفرعاتها، إذ نلاحظ إعادة هيكلة مجمل المنظومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية وآليات الانتاج فضلاً عن الجوانب الأخرى التي تخص القوانين المدنية وبنية وأداء النظام السياسي وقضايا تتعلق بتداول السلطة ، وهذه التحولات ستترك أثرها المتمثل بظهور مجتمع جديد بصفات وبناء جديد يختلف عن السابق. (United Nations Educational)

وتجري التحولات على كافة المجتمعات، إذ لا نكاد نرى مجتمعاً ساكناً لم تحصل فيه تغيّرات في بنيته أو طريقة الحياة التي تسوده أو مستواه الاقتصادي والثقافي والعلمي، والصفة الغالبة لهذه التحولات أنها تكون تدريجية، فالمجتمعات تتغير وتنشأ فيها قيم جديدة وتقاليد مغايرة لتقاليدها السابقة سواء بحكم التطور والتقدم العلمي والحضاري أو بحكم الصراعات التي تنشب فيها بسبب المصالح المتضاربة.

ويلاحظ أن هناك اختلاف حول مدى ثبات أو تغير وتحول المجتمعات، فالتأكيد على استقرار وسكون المجتمعات ينبع من أن هذا السكون والاستقرار هو الأساس والقاعدة التي تتضمن بها المجتمعات وأن تحولها هو الاستثناء، ويحمل أصحاب هذا الاتجاه أهداف معينة فضلاً عن وجود تفسيرات حول استقرار وسكون المجتمعات اذ أن الهدف من وراء ذلك هو خلق حالة من السكون والتوازن في النظم السياسية والاجتماعية القائمة، لذلك منهم يؤكدون على ضرورة المحافظة على كافة بنى المجتمع وأنساقه كما هي لغرض استقرار النظام وعدم حدوث تحولات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية قد تشكل انعطافات خطيرة في البناء الاجتماعي والسياسي للنظام القائم، كما أنهم يفسرون هذا السكون بسبب وجود أنساق عاملة في المجتمع وهي جزء من عملية تطور تؤدي الى مزيد من الاستقرار والتكامل والتوازن الدائم بحكم ان بنية المجتمع تعتمد على ما يتم بداخلها من وظائف بين وحداتها وبشكل نسق متكامل حتى وان كانت هناك بعض الصعوبات التي تواجهها. (كريب ١٩٩٩، ٦١-٦٢)

وفي الجانب الاخر نجد أن المدرسة المادية تنطلق من فكرة أخرى مفادها أن الأساس في المجتمعات هو الحركة وبالتالي التغير والتحول الدائم من حالة الى حالة جديدة بسبب ما يحيط بها من ظروف موضوعية قد تكون سياسية أو اقتصادية أو بسبب كثرة الصراعات الناجمة عن اختلاف المصالح والتناقضات الموجودة بين طبقات المجتمع كونها القوة المحرّكة لتطور الصراعات الاجتماعية التي ستفضي الى تغير في النظام القديم وتفتح السبيل الى ولادة اسلوب

جديد للإنتاج يمثل تحولاً جذرياً في بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ويدفع المجتمع الى الأمام. (كوفالسون ٢٠١٠، ٢٠١)

وتحدث التحولات الاجتماعية خلال مدة زمنية معينة يتم خلالها اكتمال عدة منظومات جديدة داخل المجتمع تظهر عبر بروز تشكلات جديدة للمجتمعات تحمل صفات وقيم مختلفة عن الأشكال السابقة، فهو تغير كبير يترك اثراً واسعاً في المجتمع ويتطلب مدة زمنية معينة ويشمل جميع البنى والوظائف الاجتماعية، كما يؤثر في التركيبة السكانية للمجتمع، والبناء الطبقي وفي أنماط العلاقات الاجتماعية ويمتد في تأثيره ليشمل سلوك الافراد وأذواقهم واهتماماتهم فضلاً عن تأثيره في مكانتهم وأدوارهم. (فالاد ٢٠٠٧، ٢١)

ويبتعد علم الاجتماع الحديث عن تحديد سبب وحيد مهيمن للتغير والتحول الاجتماعي أي أنه يميل الى فكرة وجود عدة أسباب للتحولات الاجتماعية، قد تكون داخلية أو خارجية أو مختلطة، كما أن مساراتها يمكن أن تأخذ خطاً واحداً وضمن اتجاه واحد أو أنها تكون متكررة أو دائرية. (خليل ١٩٨٤، ٧٤)

ووفقاً لما تقدم فأن التحولات الاجتماعية هي الصورة النهائية لحركة التغيير المستمرة، التي تمر بها المجتمعات وتشمل كافة نظمها ومؤسساتها وأفكارها وتعمل على إرساء قيم ومفاهيم ومؤسسات ونظم وضوابط ومعايير جديدة .

ثانياً – المنظور العام للتحولات الاجتماعية

أن موضوع التغيرات والتحولات الاجتماعية كان موضوع اهتمام العديد من المفكرين والفلاسفة الذين تباينت آراؤهم حول ثبات وسكون المجتمعات أو ديمومة حركتها وتحولاتها وتغيّرها، ويرتبط هذا الموضوع بضرورة دراسة التاريخ العام للبشرية وطبيعة المجتمعات وحركتها وتطورها، ولذلك فأن فهم معنى وكيفية حدوث التحولات والتغيرات الاجتماعية تتطلب متابعة وتسجيل التطورات الاجتماعية سواء أكانت هذه التطورات ايجابية ام سلبية، وكذلك تسجيل نقاط التقدم وأسبابها وحالات التراجع و آثارها، وتثبيت النتائج المستخلصة لغرض بناء تصورات موضوعية حولها. وفي هذا السياق سنتناول موضوع التحولات الاجتماعية عبر ثلاثة منظورات:

١ – منظور الحركة الدائرية للمجتمع ((أبن خلدون))
٢ – منظور تقدم المجتمع ((أوغست كونت))
٣ – المنظور الاقتصادي لتطوّر المجتمع .

١/ منظور الحركة الدائرية للمجتمع ((أبن خلدون))

يعتمد أبن خلدون في قراءته للتاريخ على تحليل العلاقة القائمة بين الاجتماع الانساني وبين بناء الدولة، وهو يستند في تفسيره لمفهوم الدولة على ما تعنيه هذه المفردة عند العرب، فقد وردت مفردة الدولة بمعنى الفعل والانتقال من حال الى حال، أو بمعنى انقلاب الزمان من حال الى حال، وهذه المعاني تشير الى حالة التبدّل وعدم الثبات، على عكس ما تعنيه كلمة الدولة عند الغرب التي ترتبط بمعاني تشير دائماً الى الاستتباب والثبات وعدم التغيّر، فالدولة عند أبن خلدون هي ظاهرة تنتهي فيها الدورة السياسية في كل مرة. (هادي ٢٠٠٨، ٧٩)

ويؤكد أبن خلدون على دور العصبية في تكوين الدولة لما فيها من نعرة واستماتة فيما بين أصحابها، وربط كل ما يجري من تحولات وتغيّرات وحروب في الدولة والمجتمع بتلك العصبية، وقد تستغني الدولة عن العصبية إذا استقرت، لأن الدولة في بدايتها تحتاج الى القوة والرابط القبلي لغرض انقياد الافراد لها كونها تشكيل جديد وغريب على المجتمع. (ابن خلدون ١٩٨٨، ١٠٩) فالدولة العامة تتكون عن طريق التغلّب، وهذا التغلّب يأتي عن طريق العصبية باعتبارها سبب في تجمّع الأفراد واتفاقهم على أساس الولاء والحلف. (سعد الله ٢٠٠٣، ٦٨-٦٩)، ويحدد أبن خلدون ثلاث مراحل لتحول المجتمعات وتغيّرها إذ تمثل البداوة مرحلتها الأولى، وهو يذكر في هذا الصدد أن أجيال البدو والحضر هي ظاهرة طبيعية إلّا أن الاختلاف يظهر في اختلاف نحلتهم في المعاش، وأن الاجتماع الإنساني يبدأ لغرض التعاون على العيش بما هو ضروري وبالمقدار الذي يحفظ لهم حياتهم أي الاقتصار على الضروري في حياتهم دون الكمال، وهذا هو شأن البدو فهم أقدم من الحضر وسابقون عليهم وهم الأصل في تكوّن المدن والعمران والأمصار، ويبقى التواصل بين المدينة والبادية قائماً لأن الانتقال والتحول للمرحلة الثانية الحضرية تدريجياً حيث تستقر المجموعات البشرية ويبدأ العمران والتساكن الذي يأخذ طابعاً حضرياً ومدنياً، (ابن خلدون ١٩٨٨، ٨٤) فطور الدولة الأول هو طور البداوة ثم تنتقل بعد ذلك الى طور الحضارة بعد اتساع الأحوال والتحضّر والتفنن في المباني والملابس والصنائع والرفاه العام إلّا أن هذا الحال لا يدوم فالدولة عند أبن خلدون تنتهي فيها الدورة السياسية في كل مرّة، وهي في نظره غير مستقرة وليست دائمة لأن أحوال العالم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة فتبدأ شيخوخة الدولة كمرحلة جديدة من مراحلها. (هادي ٢٠٠٨، ٧٤) ، ويذكر أبن خلدون في هذا الصدد أن عمر الدولة لا يتعدى عمر ثلاثة أجيال من البشر إذ يتحدد عمر الجيل الواحد بأربعين سنة، فالجيل الأول هو بداية الدولة مع البداوة وتحولها نحو الطور الآخر وهو طور الحضارة فتكون في مرحلة الجيل الثاني الذي لايزال متصل مع طور البداوة رغم استقراره وتحوله واستقلاله النسبي عنها، إلّا أن الجيل الثالث ينفصل عن الجيل الأول فيبدأ بنسيان عهد البداوة

والخشونة وتختفي من ذكرياته الأسس الأولى لتكوّن الدولة ومتطلباتها و ما يجب أن يقدموه في سبيل استمرارها وحفظ بقائها فيصبحون عالة على الدولة وتسقط عنهم العصبية التي كانت تمثل رابطاً وحلفاً يُقوّي أركان دولتهم ويفقدون القدرة على الدفاع عنها مع انحلال هذا الرابط، فيحتاج صاحب الدولة الذي يمثّل سلطانها الى من يدافع عن دولته مستعين بالموالي لهذا الغرض وفي هذه المرحلة يبدأ هرم الدولة بالظهور وتكون بداية انقراضها مع نهاية جيلها الثالث. (ابن خلدون ١٩٨٨، ١٠٨)

والملاحظ أن أبن خلدون يعتقد أن هناك ترابط واتصال في الأحداث التي ينقلها التاريخ وأن المجتمعات البشرية تمر بحركة دائرية تبدأ بالولادة ثم مرحلة التطور والبناء والنشوء والاستقرار تليها مرحلة الشيخوخة حيث تعود بحركة دائرية الى الزوال، وهذه الدورة هي صورة التحولات والتغيرات الاجتماعية كما يراها أبن خلدون.

٢ – منظور تقدّم المجتمع (أوغست كونت)

يقسّم أوغست كونت مراحل التحول الاجتماعي بناءً على ما يمر به العقل من خطوات نحو التقدم والرقي، فالعقل يمر حسب تقسيمه بثلاثة عصور أو مراحل يعتبرها قانون لحالات علم الاجتماع إذ يقوم العصر الاول على الاعتقاد اللاهوتي الذي كان مسبوقاً بالعصر الشركي، ثم يليه العصر الانتقالي الذي يقوم على الميتافيزيقيا، الى أن يصل الى العصر القائم على أساس الأفكار الوضعيّة والذي ينسجم مع التطور الصناعي. (برهييه ١٩٨٥، ٣٧٢)

وفي تحليله لهذه العصور فهو يصنفها على أساس المراحل التالية للتحول والتقدم الاجتماعي:

المرحلة الأولى: هي المرحلة اللاهوتية إذ يُفهم العالم بواسطتها (بشكل أسطوري كما لوكان نظاماً روحياً يتم فيه التفكير بالغايات الاحيائية للأشياء) (إيكن ١٩٧١، ١٤٤)

أي ان كل شيء يُشبّه بالإنسان من ناحية الروح والارادة والهدف أي أنها تشبه العقل البشري فجميع الظواهر يُنظر لها على أساس أن لها شخصية فاعلة تنجز الأعمال وتقاوم وتعاني في سبيل ذلك وهذه المرحلة ايضاً تمر بتطورات تنتقل فيها من حدة التطرف في معاملة الموجودات المادية ومشابهتها للعقل البشري الى التبسيط في هذه النظرة عبر وجود آلهة متعددة مسؤولة عن حدوث الأفعال الى أن تصل الى حالة التوحيد بوجد مدبّر واحد للكون .

المرحلة الثانية: هي المرحلة الميتافيزيقية ويبدأ معها التوقف عن التفكير بالأشياء المادية بطريقة أحيائية والانتقال الى محاولة الربط بين (العلّة) (والاسباب العقلية) وتقديم البراهين العقلية على وجود (الإله) كونه كائن ضروري لتدبير الانسان. (إيكن ١٩٧١، ١٤٦) وهذا الربط يمكن

الوصول إليه وشرحه عن طريق التفكير وحده ومحاولة التحرر من الخيال، وهذه المرحلة تُعد انتقالية بين مرحلتين وهي تتوافق مع نظرية السيادة إذ يُنظر للناس فيها بشكل متساوي ومجرّد كونهم افراداً بنفس المستوى أمام القوى الميتافيزيقية. (صالح ٢٠١٠، ٣١١)

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة الوضعية التي تبدأ منذ عام ١٨٠٠م وما يليها وهي تجريبية تعتمد على المعرفة والعلم، إذ تُفسّر جميع الظواهر على أساس المنهج العلمي والتجربة والاستقلال والملاحظة ومن ثم صياغة الفرضيات والنظريات بشكل نظامي وعدم الاكتفاء بتراكم المعلومات والوقائع دون ربطها مع بعضها. (إيكن ١٩٧١، ١٤٧) وتشهد هذه المرحلة كذلك تطوراً للعلوم والصناعة الذي سيقود الى الاستقرار والنظام، فالفلسفة الوضعية التي يقدمها كونت تربط التحولات التي يمر بها المجتمع البشري بموضوع التقدم العلمي والتفكير التجريبي، إذ أن أوغست كونت ينطلق بموضوع التحولات الاجتماعية من خلال التمييز بين حالتين يظهر بهما المجتمع وهما الحالة الثابتة التي يظهر فيها المجتمع ككيان موجود وساكن، والحالة المتحركة والتي شهد فيها المجتمع حراكاً وانتقالا من وضع الى وضع آخر مع استمرارية التعاقب بين أوضاعه. (صالح ٢٠١٠، ٣١٢-٣١٣)

٣ – المنظور الاقتصادي للتحولات الاجتماعية

تفسر التحولات الاجتماعية من وجهة النظر الاقتصادية ودور البناء الاقتصادي للمجتمع في التحولات التي تشمل كل بنياته الأخرى، وتتبنى الماركسية هذه الأطروحات اذ ترتكز عليها في تحليلها لحركة التاريخ وما يجري من تحولات فيه، ويعتمد البناء الاقتصادي في كل المجتمعات على عنصري العمل والانتاج كشرط موضوعي لديمومة وجود البشر فالإنتاج هو عمل اجتماعي يتحدد بمظهرين مرتبطين بشكل دائم بطريقة الانتاج وهذان المظهران هما قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، وتتألف قوى الانتاج من عناصر محددة وهي الآلات والوسائل التي يتم الانتاج بواسطتها وهي العنصر الاساس في قوى الانتاج، ومن الناس الذين يقومون بالعمل وتشغيل الآلات، ومن التجربة والخبرة المكتسبة في العمل وأخيراً من عادات العمل لكل عامل اما علاقات الانتاج فهي ما ينشأ من علاقات فيما بين الناس خلال عملية الانتاج وهي أما أن تكون علاقات تعاون قائمة على أساس حر وطوعي أو أن تكون مبنية على أساس الاستغلال والسيطرة والخضوع. (بوليتزر ١٩٦٩، ١٢-١٦) فكيفية الانتاج وكيفية توزيع الأشياء المنتجة هي التي ستؤثر في صياغة نمط البناء الاجتماعي ومن ثم في التحولات الجارية في المجتمع، أي أن الموضوع يتعلق بالجانب الاقتصادي لكل فترة تاريخية معينة وما يطرأ من تبدلات في أساليب الانتاج والمبادلة والتي لم يعد النظام الاجتماعي الموجود والمرتبط بالشروط الاقتصادية السابقة

أن يتماشى معها بعد الان فتظهر هذه التحولات مع الاساليب الجديدة للإنتاج. (أنجلز ١٩٦٥، ٣٢١)

أن هذه التغيرات الجارية في البنية الاقتصادية (التحتية) ستنعكس بتأثيراتها على البنية الفوقية المتمثلة بالمؤسسات الفكرية والسياسية والقانونية وما سينتج عنها من تأثيرات على العلاقات الاجتماعية والنظام الاجتماعي العام وستؤدي هذه التغيرات الى تحولات عميقة في المجتمعات خلال الفترات التي تلي هذه التبدلات .

أن المنظور الماركسي للتحولات الاجتماعية يعتمد على التصور المادي للتاريخ ودور العوامل (التاريخية – الاجتماعية) في هذه التحولات، أي أن التحليل لا يعتمد على زج العامل الاقتصادي في كل شيء أنما على حالة القوى الانتاجية التي تعمل ضمن هذا العامل، لأن وفق هذا المنظور أن كل تغيّر في قوى الانتاج سينعكس في العلاقات الاجتماعية وخصوصاً العلاقات الاقتصادية وما تتضمنها من علاقات انتاج وهذا بمجمله سوف يُحدث تغيّر وتحول عام في المجتمع. (بليخانوف ١٩٧٨، ٨٤)

إن الاحداث والوقائع الاجتماعية لا تظهر بشكل مفاجئ أو من العدم، بل أن هناك عوامل وأسباب وتفاعلات تسبقها، كما أن هذه الوقائع وما يجري من تحولات فيها حتى وأن كانت جذرية وثورية فأنها تخضع لما موجود من تداخل بين حالة المجتمع السابقة بكل ما تحمل من بناء اجتماعي وظروف محيطة وآليات عمل ومعايير سائدة وتقاليد متبعة وبين الفرضيات الجديدة من نظم عمل وقيم وهياكل إداريه وسياسية وقوانين جديدة وطرق عمل وأساليب اقتصادية مغايرة فالتحولات لابد أن تأخذ وقتاً كي تترسخ فيه المعايير القادمة و تتلاشى فيه كل الاوضاع السابقة.

المبحث الثاني: خصائص التحولات الاجتماعية وتأثيرها في الثقافة السياسية.

أولاً / الخصائص الأساسية للتحولات الاجتماعية .

هناك مجموعة خصائص للتحولات الاجتماعية وهي تُعد محددات أساسية لها ومن هذه الخصائص:

١ – ان التحولات الاجتماعية يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية عند حدوثها في المجتمع ويظهر ذلك عبر آثارها في بنيات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئة الثقافية مع مرور الوقت.

٢ – تقترن التحولات الاجتماعية بتغيّر أنظمة الحكم وبروز أنظمة حكم سياسية جديدة متناغمة مع شرائح وفئات وطبقات في المجتمع تدعم حركة التحولات الاجتماعية رغم وجود شرائح وفئات أخرى تقف بالضد من هذه التحولات. (Kollmorgen, Raj 2010, 7)

٣ – التحولات الاجتماعية هي عملية مستمرة ودائمة وتحدث في كل وقت لأن المجتمعات تخضع لعملية تطور مستمر، فلا يوجد مجتمع ساكن وغير متحرك فهي عامة وشاملة لجميع المجتمعات . (Ololube 2013, 50)

٤ – تتحدد التحولات الاجتماعية بفترات زمنية يتم فيها تحديد مناطق الاستهداف والنظم والبنى والهياكل الانتاجية وتقاليد العمل التي سيطرأ عليها التحول ولذلك فأنها قد يبدو عليها البطء في اكتمالها ولكنها في حقيقتها تكون قوية وراسخة وعميقة وتجدر الإشارة الى أن سرعة حدوثها واكتمالها تختلف من مجتمع الى آخر تبعاً لطبيعة المجتمعات وبنيانها الفكري والثقافي والديني والاقتصادي.

٥ – تشمل هذه التحولات كل مجالات وقطاعات الحياة العامة التي ستتداخل وتترابط فيما بينها بعلاقات بيئية إذ أن التغيرات والتحولات التي تحدث في قطاع معين ستترك تأثيراتها في القطاعات الأخرى فهي تعم المجتمع بشكل عام وفي بنيته الأساسية ولهذا فأن التأثير يكون شاملاً ومتداخلاً فيما بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (Ololube 2013, 51)

أن التحولات الاجتماعية هي ممارسات اجتماعية يومية تُخضع المجتمعات الى عمليات تغيير جذرية مستمرة بفعل التغييرات الجارية على الصعيد العالمي ودور هذه التغيرات ومركزية الجهات الفاعلة فيها، وفي هذا السياق فأن العولمة تُعد مظهراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً يترافق مع تلك التحولات، فهي تسير جنباً الى جنب معها وتُعد محفزاً ودافعاً لها ومظهراً يترافق معها بشكل مستمر، لأن العولمة ليست بالظاهرة الحديثة بل هي حركة تطورية ترافق نمط الانتاج والاقتصاد والرأسمالي كونها (تعبيراً جديداً لحدث مستمر منذ أمد بعيد، ويعني الإتساع المكاني لطريقة الاقتصاد الرأسمالي حتى أطراف العالم). (شومان و غريفه ٢٠١١، ٢٥) وتشير العولمة الى عملية تغيير تؤشر على جميع مناطق العالم في جميع القطاعات المختلفة وبشكل متسارع. وتعرّف العولمة بأنها توجه تاريخي يهدف الى ربط العالم وانكماشه عن طرق التقريب ما بين المسافات والتوجهات السياسية والثقافية. (المنصور ٢٠٠٩، ٥٦٢) وتظهر عدة مؤشرات تسير بشكل متوازي مع تأثيرات العولمة ومن هذه المؤشرات ان الاتجاه نحوها

بأشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية يسير بشكل سريع مع انطلاق ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاعلام الفضائية التي أسهمت بشكل كبير في نشر قيم ومفاهيم وطبائع وسلوكيات جديدة على مجتمعات متعددة وهذا الواقع لم يمنح الدول القدرة على الإفلات من تأثيرات العولمة التي تجاوزت حدود الدول القومية التقليدية وقدرتها على التحكم في اقتصاداتها وسياساتها. (الثاني ٢٠١٠، ٢٥٨)

أن ارتباط العولمة بالتحول الاجتماعي يأتي في سياق عولمة العلاقات الاقتصادية وعولمة أنظمة الانتاج الرأسمالي، أذ باتت منتجات الاقتصاديات العالمية المتقدمة تدخل مجال التجارة العالمية بشكل كبير وفي القطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية مثل صناعة التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الاستهلاكية العالية التصميم إضافة الى قطاع الخدمات المالية، وقد ساعد التقدم في تكنولوجيا النقل والاتصالات على هذا التطور والتداخل في الاقتصاديات العالمية، فالتحول الرأسمالي شمل المجتمع بمؤسساته ومنظماته وأفراده، فنمو هذه العلاقات وتصاعدها المتسارع هو جوهر العمليات الجارية على الصعيد الدولي التي تحمل أسم العولمة والتي تحولت من علاقات اجتماعية عمودية تستند الى التراتبيات المستندة الى طبيعة الادوار والوظائف والمكانة الاجتماعية الى علاقات مبنية على أساس ما يطلق عليه (مجتمعات الشبكات) كهياكل اجتماعية جديدة تتمتع بمرونة عالية وقابلية للتوسع والامتداد والديمومة، وهذا القول يصح ايضاً على ما يجري في الاقتصاد وما يجري في المعاملات المالية العالمية، وما يجري من تحولات على صعيد التجارة الدولية وفي أشكال التعبير الثقافي والإعلامي الذي تحول هو ايضاً من طابعه الهرمي الى مجال التدوين الالكتروني في بيئة الانترنيت لغرض خلق المزيد من الاندماج والتواصل في نظام عالمي يرتكز على التفاعل المتواصل بين مكوناته. (Coleman 2011, 20)

وهناك منظورات متعددة لتأثير العولمة في التحولات الاجتماعية اذ ينظر اليها على أنها الطريقة التي يحكم بوساطتها المستثمرون الدوليون والشركات العابرة للحدود والتي لا تستطيع الدول والنظم السياسية في العالم التي تمُر فيها هذه الشركات من أن تقف في طريقها، تلك الطريقة التي أدّت الى ضعف ومن ثم انهيار النقابات وأنظمة الرعاية الاجتماعية، وازدياد أعداد ونسب البطالة والتدهور الثقافي وتفشي ظاهر العنف وتفاقم التجزئة الاجتماعية. (لتشنر و بولي ٢٠١٠، ٩٨)

كما ينظر الى العولمة كونها القوة المحركة الرئيسية وراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤثر على جميع شعوب العالم فهي ترتبط بالتغيرات

والتطورات التي جرت في مجالات النشاط الاقتصادي والتكنولوجيا والاتصالات وقد نتج عن عملياتها المستمرة خلق أنماط ثقافية جديدة يتم من خلالها السعي نحو دمج المجتمعات والأفراد في شبكات عالمية واسعة وضمن معايير جديدة وبناء ثقافي حديث يعتمد التواصل السريع لغرض توحيد الهويات وخلق مجتمع عالمي، فهي عملية (تحويلية) في طابعها التاريخي الشامل وتعيد تشكيل المجتمعات الحديثة والاقتصاديات والحكومات والنظام العالمي، (نوريس ٢٠٠٢، ٢٢٢) أي أنها تسعى الى إنتاج عالم يسوده نمط ثقافي وسلوكي واحد وطبائع واحدة وهذا الواقع سوف يؤدي الى إنهاء حالة التنوع الحضاري الموجود بين الشعوب المختلفة ليحل محلها حالة جديدة تتمثل بسيادة قيم ومفاهيم وثقافة مركزية غربية تسعى الى عولمة الهوية وإلغاء أي نوع للتفاعل الحضاري أو التلاحم الثقافي. (الزيدي ٢٠٠٣، ١٤٨)

في مقابل ذلك نجد المؤيدين للعولمة والمتشددين نحوها وهم من دعاة الليبرالية الجديدة يصورونها كعصر انتقالي من الحداثة الي عصر عالمي جديد للإنسانية فالدولة القومية بالنسبة لهم تعيق عمل الشركات العابرة للحدود وحركة الأسواق العالمية لرؤوس الأموال وتوزيع العمل، أما الدولة النيوليبرالية فيجب ان تكون الى جانب حقوق الملكية الفردية ومؤسسات أسواق العمل والتجارة الحرة، وأن تعمل لصيانة هذه الحريات. (هارفي ٢٠١٣، ٩٣)

أن التحولات التي ترافق هذا العصر الانتقالي لما بعد الحداثة الذي يشير اليه الليبراليون الجدد ستشمل كل المستويات في النظام الاجتماعي، اذ سيتميّز الاقتصاد بالاتجاه نحو خلق الانسان الاقتصادي المنذور للاستهلاك وتنامي الازمات الدولية وتسارع التجديد. (سبيلا ٢٠٠٥، ١١٣)

ثانياً / تأثير التحولات الاجتماعية في نشوء الثقافة السياسية

١ – مفهوم الثقافة السياسية وعناصرها

تُعد الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة العامة الموجودة في كل مجتمع وهي تتكون من مجموعة عناصر تتحدد بإطار منظم وتعمل في المجال السياسي الذي يربط بين الافراد والنظام السياسي، وقبل التعرّف على مفهوم الثقافة السياسية لابد لنا من الاطلاع على مفهوم الثقافة بشكل عام.

١ – الثقافة :

لقد كان أول ظهور لهذه المفردة في أواخر القرن الثالث عشر إذ انحدر مفهومها من الكلمة اللاتينية (Cultura) التي تشير الى الأرض المحروثة وتعني بنفس الوقت العناية بالحقل، وقد تطورت هذه المفردة في القاموس الفرنسي والألماني خلال القرن الثامن عشر لتدخل في

مجالات الفنون والآداب والعلوم والفلسفة والفكر بشكل عام وأصبحت تدل على تكوين الفكر وتربيته. (كوش ٢٠٠٧، ١٧-١٨)

وبهذا فقد دخلت مفردة الثقافة في مجال الانثروبولوجيا وكان أول تعريف لها ببعدها الاجتماعي الذي يعبّر عن مجمل حياة الانسان الاجتماعية هو الذي وضعه عالم الإثنولوجيا البريطاني (أدوارد بارنات تايلور) عام ١٨٧١ في كتابه (الثقافة البدائية) إذ عرّفها بأنها الكل المركّب الذي يشمل الأخلاق والفن والمعتقدات والمعرفة والقانون والعادات وكل القدرات الأخرى التي يكتسبها الأنسان بوصفه عضواً في المجتمع،(كوش ٢٠٠٧، ٣١) وهي بالنسبة اليه لا تنتقل بين الافراد عن طريق الوراثة بل هي مكتسبة، وهذا التعريف هو وصفي وليس معياري فهو يستند على الجانب الإثنولوجي (الاثنولوجيا: مصطلح يتكون من مقطعين ((ethnos تعني الشعب، و (logos) تعني علم، وهي فرع من العلوم الانسانية يُعنى بدراسة طبائع الشعوب ومنشئها.) (شتراوس ١٩٧٧، ١٣) الذي يركّز على معرفة جميع الطبائع والسلوكيات والانماط السائدة التي تتشكل منها القيم العامة للشعوب ووضع خطوط عامة لتطوير المجتمعات ووصف بنياتها، كما عُرّفت الثقافة بشكل مختصر بأنها (سلوك مكتسب) وفي هذا الشأن فقد ظهر اتجاهان في تعريفها، الاتجاه الأول واقعي يعرّفها بأنها مجموعة من أشكال السلوك المكتسب الخاص بجماعة بشرية معينة، أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه التجريدي الذي يعرّفها بأنها مجموعة افكار مجردة ومستخلصة من متابعة وملاحظة الواقع وما يحتوي من أنواع السلوك المكتسب للمجتمعات البشرية. (عماد ٢٠٠٦، ٤٦) وبناءً على ذلك يمكن ان تُعرّف الثقافة بشكل يجمع ما بين الاتجاهين وذلك بالاستناد على العناصر التي تكونها فتعرّف على انها مجموعة الافكار والاتجاهات والعقائد الموجودة في عقول الافراد التي تستند في تكوينها على الاشياء المادية والمحسوسة التي يمنحها الانسان معاني محددة. (عماد ٢٠٠٦، ٤٧)

وتقترن الثقافة بالتهذيب والاصلاح وكل ما يتعلق بالفن والأدب والجمال والعلم والسلوك المتمدن الّا أنها تختلف عن الحضارة، لأن الأخيرة تحمل جانب (كوني) وهي حركة تمس كل المجتمع ويمكن أن تمتد وتنتشر الى كل الشعوب بينما تأخذ مفردة (الثقافة) جانباً تخصصياً وترتبط بالتقدم الفردي للشعوب ضمن عناصرها وقيمها الخاصة، والثقافة هي جزء من الحضارة. (كوش ٢٠٠٧، ١٩-٢٠)

وبناءً على ما تقدم يمكن أن تُعرّف الثقافة بمضمون يشتمل على الجانبين، الوصفي والمعياري بأنها كل الاساليب والسلوكيات والمفاهيم والقيم الخاصة بمجموعة بشرية والتي تخضع

للإصلاح والتهذيب من أجل أن تظهر بصورة نشاط أنساني مميز يُسهم في تقدم المجتمع وفي صقل تجاربه المتراكمة ونقلها عبر الاجيال المتعاقبة.

٢ - الثقافة السياسية

يعرّف (موريس دوفرجيه) الثقافة السياسية بشكل مختصر بأنها الجوانب السياسية للثقافة وهي تشكّل بنفسها مجموعة منظمة، (دوفرجيه ١٩٩١، ٩٢) فهي جزء من الثقافة السائدة في المجتمع، وتكوّن بمجموع عناصرها تركيباً منظماً ذات طبيعة سياسية، وتُعرّف ايضاً من مستويين، مستوى الفرد إذ ترتبط بتوجهه الذاتي نحو النظام السياسي الذي يعيش فيه وما يكوّنه من وجهات نظر بخصوصه، ومستوى النظام الذي يرتبط بالنطاق العام للأمة بما يوجد فيها من توجهات منسجمة ومتماثلة لدى الناس تجاه البنى والمؤسسات السياسية والاحزاب وجماعات الضغط. (الاسود ١٩٨٦، ٢٤٢)

وتتعدد التعاريف الخاصة بالثقافة السياسية، فقد عرّفها (فيربا) بأنها القيم والرموز التعبيرية والمعتقدات التي تسود في المجتمع وتحدد الفعل السياسي وسلوك أعضاء المجتمع من حكام ومحكومين، وبالتالي فهي جزء حيوي من الثقافة العامة التي تشتمل على الاتجاهات نحو السلطة السياسية، وفي هذا السياق يرد تعريفها بأنها قيم ومعتقدات واتجاهات الناس نحو السلطة والمجتمع السياسي. (المنوفي ٢٠٠٨، ٧)

وهناك تقسيم ثلاثي للثقافة السياسية قدّمه كل من ألموند (Almond)، وفيربا (Verba) استنادا الى دراستهم المقارنة للفترة من ١٩٥٨ لغاية ١٩٦٣ بين خمسة أنظمة سياسية في كل من الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا وايطاليا والمانيا والمكسيك ويتضمن هذا التقسيم ثلاثة جوانب: (دوفرجيه ١٩٩١، ٩٣)

أ – جانب قمعي : وهو يعتمد على المعارف والموروثات التقليدية التي يستقبلها الفرد ويقيّم من خلالها النظام السياسي.

ب – جانب عاطفي : يرتبط بالتعلق بالزعماء وما يتركوه من تأثير في أوساط المجتمع.

جـ – جانب تقييمي : يخضع لمنظومة تقييمية محددة حول الظواهر السياسية.

ولا يبتعد هذا التقسيم كثيراً عن تصنيف ماكس فيبر للسلطة السياسية الذي تناولناه في مبحث السلطة في الفصل الاول من دراستنا إذ أن العوامل المؤثرة في الظاهرة السياسية تستمد وجودها من نفس المصادر فهي أما موروثات تقليدية وأعراف، واما زعامات ملهمة تظهر في وقت الازمات والتحولات الجذرية ويكون لها دور وحضور في المجتمع وتعتمد على الميول العاطفية أو إنها تأخذ جانباً عقلانياً وقانونياً وتستند الى ضوابط تقييمية، وفي ضوء هذه الجوانب

التي قدّمها (ألموند و فيربا) فأن (موريس دوفرجيه) يضع تصنيفاً للثقافة السياسية يتكون من ثلاثة أنماط : (دوفرجيه ١٩٩١، ٩٣)

أ – ثقافة (رعائية) : تعتمد على ما تنتجه القرية والعشيرة والدين والعرف من أنماط سلوك وأفعال متواترة يتم تجميعها بشكل ثقافات سياسية محلية، وهذا النمط لا يقدّم ثقافة سياسية وطنية حقيقية وموضوعية، وهو يطبّق في الدول الجديدة التي تضم جماعات غير متجانسة ويوجد أيضاً في بعض الدول القديمة وأحياناً حتى في الدول المتقدمة.

ب – ثقافة الخضوع : في هذا النمط يكون لدى أعضاء المجتمع معرفة بتفاصيل النظام السياسي فيما يتعلق بوجوده وتكوينه، الّا إن موقفهم منه يبقى سلبياً، فهم خاضعين له ولكنهم لا يتشكلون ضمنه أو يتفاعلون معه بل يبقى خارج إطار وحدتهم وتبقى علاقتهم به بحدود ما يقدّمه لهم من خدمات أو الاستجابة لما يقرره عليهم من قوانين و ما يصدره تجاههم من تعليمات يقومون بتنفيذها وعدم تجاوزها خوفاً مما يلحقهم من عقوبات جرّاء ذلك، وهم بنفس الوقت لا يؤمنون بإمكانية تغيير مسار النظام نحو الأفضل.

جـ – ثقافة المشاركة : يختلف هذا النمط عن سابقه بأن المواطنين يعتقدون بأن لديهم القدرة على تحويل مسار النظام بعدة طرق منها تقديم الطلبات، والمشاركة في الانتخابات، والقيام بالمظاهرات، ويشير نمطا ثقافة الخضوع، وثقافة المشاركة الى وجود ثقافة سياسية وطنية واقعية.

كما تقترن ثقافة المشاركة بوجود الاستعداد لدى المواطنين للإسهام بالحياة السياسية والإيمان بوجود مؤسسات سياسية منفصلة عن شخصية السياسيين الذي يتسنمون المناصب العليا، وعدم شخصنة السلطة بهم. (المنوفي ١٩٨٥، ٧٢)

٢ – التحولات الاجتماعية وتأثيرها في الثقافة السياسية

تتعرض الثقافة السياسية في أي مجتمع الى التغيير بشكل مستمر، إذ لا توجد ثقافة سياسية ثابتة بشكل دائم، فهي تتأثر بالتغيرات التي تتعرض لها المجتمعات والأنظمة السياسية الحاكمة. وبشكل عام فأن التغيير في الثقافة السياسية قد يكون بطيئاً ولكن هناك حالات تكون التغييرات سريعة خصوصاً في وقت الأزمات والإنقلابات الجذرية التي تعصف ببعض المجتمعات بسبب تغيير نظم الحكم وما يتبع ذلك من تحولات في النظم الاجتماعية والإقتصادية وكذلك في البنية الفكرية والثقافية.

ويمكن تحديد ملاحظتين مهمتين بخصوص الثقافة السياسية: (الاسود ١٩٨٦، ٢٤٢)

الأولى : أن جوهرها يتحدد في المعارف السياسية لأفراد المجتمع التي تقوم ببلورة توجهاتهم السياسية ونظرتهم الى المؤسسات السياسية للنظام والتعرّف على قيمه وقواعده وتقييم أسلوب الحكم الذي يتبعه.

الثانية : هناك ربط بين توجهات الافراد ومواقفهم السياسية وبين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الشأن فأن الثقافة السياسية في أحد أوجهها تُعد انعكاس للواقع الاقتصادي – الاجتماعي في أي بلد.

فالثقافة السياسية تشمل التوجهات السياسية لأفراد المجتمع والتي تؤثر في المستويات المختلفة للحياة السياسية، وحسب رأي (روبرت أ. دواس) و (جون أ. هيون) الذي ينقله الدكتور صادق الأسود فأن الثقافة السياسية مغروسة في الوقائع اليومية وفي التجارب الشخصية، لأنها تأريخ كل من النظام السياسي والمجتمع كما أن الكثير من التوجهات والمواقف الموجودة فيها هي ضمنيه ومتأصلة في حياة الفرد بشكل غير واعي، فهو يتمسك بها ويعتقد بنفس الوقت أن الآخرين يتمسكون بها أيضاً وبالتالي فهي متضمنة في التفكير اليومي للناس أثناء ممارسة أعمالهم في حياتهم المدنية، وهي اختزال لكل مشاعرهم وأفكارهم وسلوكياتهم اليومية التي يمارسونها في بيئتهم العامة. (الاسود ١٩٨٦، ٢٤٧)

وتتأثر الثقافة السياسية بمستوى ونوع التنشئة الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع، اذ توجد داخل المجتمع مجموعة من الوسائل تعمل على صياغة هوية فكرية وثقافية تحدد أنماط السلوك المشترك بين أفراد المجتمع والتي تميزه عن المجتمعات الأخرى، وهذه الوسائل تظهر على عدة ممارسات مثل برامج التربية والتنشئة الأسرية التي يتلقى فيها الفرد عدد من القيم والأعراف الاجتماعية السائدة، وبرامج التعليم العام المتمثلة في المدارس والجامعات التي يتعلم فيها الفرد اساسيات العلم والمعارف، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الاخرى التي تتمثل بالأحزاب السياسية والمنظمات والنقابات المهنية، وتعمل هذه الوسائل مجتمعة على تحديد البناء الفكري والثقافي الذي يتميز به مجتمع من المجتمعات، (ملكاوي ٢٠١٦، ٥٦) ويتدخل النظام السياسي في التأثير على الثقافة السياسية بشكل مقصود من أجل إحداث تغييرات فيها أما بشكل جزئي أو كلّي وذلك لغرض أهداف ستراتيجية تخص النظام السياسي وتتعلق بالتطورات والتغيرات الجارية على صعيد المجتمع الدولي أو ضمن المحيط الأقليمي للدولة والتي تستوجب أن يكون ثمّة تواصل معها، أو قد يفرض النظام ثقافة سياسية جديدة تبعاً للأيديولوجيا التي يستند عليها النظام، فهو يتوجه بمفاهيمه ومنظوره الآيديولوجي نحو الجماهير ويروّج لها عبر أدواته الإعلامية ومنظماته وهيئاته التي تنفذ الى داخل المجتمع(الاسود ١٩٨٦، ٢٥٠) ، كما إن

النظام السياسي قد يلجأ الى فرض ثقافة سياسية معيّنة بشكل قسري عبر إجبار المواطنين على تبنّيها، وذلك عندما يلمس إن هناك ثقافة سياسية مضادة تبثّها وتروّج لها جهات معارضة للنظام، أي أن النظام السياسي يؤثر على نشوء الثقافة السياسية من خلال عملية التنشئة السياسية، فالتنشئة السياسية هي عملية تفاعل بين الفرد وبين النظام السياسي وقنواته، يكتسب عبرها الفرد معارفهُ ومواقفه السياسية وتقييماته، وهي شكل من أشكال التنشئة العامة، كما يتداخل فيها العامل الذاتي مع العامل الموضوعي فهي من جانب تعبّر عن عملية نقل للقيم ووجهات النظر والمعارف السياسية من قنوات التنشئة المتمثلة بالأسرة والمدرسة وباقي المؤسسات الى المواطنين الجدد الذين هم في طور النمو، ومن جانب آخر تعبّر عن القدرات الذاتية للفرد ومدى استيعابه وفهمه وتوظيفه لما يتلقاه لذلك فأن دارسي التنشئة السياسية يؤكدون أن صياغة مفهوم شامل للتنشئة السياسية يستلزم الاستناد على الجانبين المذكورين (الموضوعي والذاتي)، (داوسن ١٩٩٨، ٥٥-٥٦) ويستطيع المواطن بعد ذلك تطوير نفسه والنضوج سياسياً فيكتسب معتقدات وقدرات ومفاهيم متنوعة يستطيع بواسطتها فهم وتقييم البيئة السياسية التي تحيطه ويستعين الفرد كذلك بخبراته المتراكمة وما أكتسبه خلال طفولته المبكرة ونشأته الأولى في تحديد توجهاته وميوله العامة وتقييماته المستمرة للنظام السياسي أو للمسؤولين العاملين فيه. (داوسن ١٩٩٨، ٦٥)

وتُعد الظروف الاجتماعية والاقتصادية عوامل مؤثرة وفاعلة في الثقافة السياسية، إذ إن التغييرات التي تحدث في المجتمع ستقود الى التعامل مع وقائع وسلوكيات وتقاليد وقيم ومعايير جديدة ستؤدي في النهاية الى ظهور ثقافة سياسية مبنية على أساس تلك الظروف، فالمجتمع بشكل عام يخضع الى التغيير والتحوّل الدائم لأن الحياة الاجتماعية تجدّده باستمرار ومن ثم فأن العلاقات الواقعية للأشخاص والجماعات البشرية داخل البناء الاجتماعي تتغير بشكل مستمر، فهيمنة البنى التقليدية في المجتمع ستفضي حتماً الى نشوء ثقافة سياسية تصطبغ بصبغة هذه البنى وتتلائم معها، والأنتقال الى طور البنى الحديثة والقانونية والمؤسساتية سيؤدي الى نشوء ثقافة سياسية ضمن شروط ومقومات أخرى مختلفة. ويتضمن البناء الاجتماعي العام عدّة بنى تترابط فيما بينها بعلاقات وتأثيرات متبادلة، إذ يؤثر نمط البناء الاقتصادي في تشكيل وتكوّن البناء الاجتماعي و في طبيعة العلاقات داخل هذا البناء وإن حدوث تغيّرات وانتقالات في النظام الاقتصادي ومؤسساته يعني أن هناك تفكيك للنظم والأنشطة الاقتصادية الموجودة وإعادة هيكلتها في هيئة أنظمة جديدة، فالأنتقال من نظام الاقتصاد المركزي المخطط الى نظام اقصاد السوق يعني أن الاقتصاد الكلي سيخضع الى قوانين السوق الحر الى الدرجة التي تكون فيه قوى السوق

هي من تقوم بتحديد الاسعار وتخصيص الموارد المطلوبة في الانتاج بعيداً عن التخطيط المركزي، وهذا التحوّل يشير الى اضمحلال القيود التجارية التي كانت تحدد حركة الاقتصاد، (صالح ٢٠١٣، ١٠٣) كما إنه سيؤثّر في التنظيم والتراتب الاجتماعي وفي مجمل النظام الاجتماعي وما يلحق ذلك من تأثير في البناء الفكري العام وفي البنية الثقافية التي ستأخذ شكلاً آخراً موازياً ومكمّلاً لنمط النظام الاجتماعي والاقتصادي من جهة، ومستجيباً لقوّة التثقيف القسري الذي يعتمده النظام السياسي من جهة أخرى، وعلى ضوء ذلك ستتغيّر مقوّمات الثقافة السياسية السائدة وستنشأ ثقافة سياسية أخرى تتسق مع المعطيات الموضوعية الجديدة.

الخاتمة

أقترن مفهوم التحولات الاجتماعية بعملية التغيير الشاملة التي تحدث في المجتمعات، وهي تشير الى الانتقال والتحول الجذري من وضع الى وضع آخر تتبدل معه المعالم الخارجية والمضامين الداخلية للمجتمع ضمن عملية مستمرة تشمل كل العلاقات والتقاليد والمعايير والأنظمة السائدة في المجتمع وخلال مدة زمنية تخضع الى نوع التحول وامكانية النظام السياسي الذي يشرف على هذه العملية.

وتخضع كل المجتمعات الى عمليات التحول والانتقال من وضع الى وضع آخر سواء في بنياتها الاجتماعية أو طريقة حياتها أو في مستوياتها العلمية والاقتصادية والفكرية، كما أنَّ هذه التحولات تأخذ شكلاً ومساراً تدريجياً في أغلب الحالات التي تجري فيها.

إنَّ عملية التغيير والتحول تترك آثارها في البناء الاجتماعي الذي يتكون من عناصر متداخلة ترتبط فيما بينها بعلاقات منتظمة وخاضعة لقوانين ومعايير البنية الاجتماعية نفسها، فالبنية الاجتماعية تتألف من مجموعة من البنيات الداخلية كالبنية الاقتصادية والأسرية ومن نظم العلاقات الانسانية والقواعد السلوكية ومن البنى السيكولوجية والديموغرافية والوظيفية، وأن نمط العلاقات الرابطة فيما بينها والتي تخضع الى قوانين وأعراف ومعايير وأدوار محددة هي التي تكوّن البناء الاجتماعي برمته والذي ينتج عنه نظاماً اجتماعياً كاملاً يعمل على صياغة نظامه السياسي الذي يمثل مراحل تطور وبناء العلاقات والقواعد السلوكية في منظومة سياسية وفكرية وقانونية تتجسد بشكل بناء فوقي يقابل البناء التحتي الذي يُعد البنية الأساسية للمجتمع، وتتأثر الثقافة السياسية بكل تلك العمليات الجارية على النظام الاجتماعي من تغيير ومن تحوّل لتظهر بصور مختلفة طبقاً للأنظمة الإقتصادية والسياسية التي تسود في المجتمعات إذ يظهر دور

النظام السياسي من خلال عمل مجموعة المؤسسات والبنى الموجودة في الوحدة السياسية كالبرلمانات والأحزاب السياسية والحكومات، التي تسهم في انتاج ثقافات سياسية جديدة من خلال التنشئة السياسية التي يفرضها النظام السياسي جنباً الى جنب مع تحولات المجتمع.

المصادر باللغة العربية :

١. الاسود، صادق. ١٩٨٦. *علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده*. جامعة بغداد.
٢. الثاني، هانز آدم. ٢٠١٠. *الدولة في الألفية الثالثة ترجمة : حسان البستاني*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
٣. الزيدي، مفيد. ٢٠٠٣. *قضايا العولمة والمعلوماتية*. عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
٤. المنصور، عبد العزيز. ٢٠٠٩. "العولمة.. والخيارات العربية المستقبلية." *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* المجلّد ٢٥ (العدد ٢): ص: ٥٦٢.
٥. المنوفي، كمال. ١٩٨٥. "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي." *مجلة المستقبل العربي* (مركز دراسات الوحدة العربية) (العدد : ٨٠): ص ٧٢.
٦. —. ٢٠٠٨. *مفهوم الثقافة السياسية دراسة تأصيلية*. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.
٧. أنجلز، فردريك. ١٩٦٥. *أنتي دوهرنغ ، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب*. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر.
٨. إيكن، هنري. ١٩٧١. *عصر الإيديولوجيا ،ترجمة محي الدين صبحي*. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
٩. برهييه، أميل. ١٩٨٥. *تاريخ الفلسفة ،ج ٦ ، ترجمة جورج طرابيشي*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
١٠. بليخانوف، جورج. ١٩٧٨. *العامل الاقتصادي في التاريخ* . بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر.
١١. بوليتزر، جورج. ١٩٦٩. *أصول الفلسفة الماركسية (ج ٢ ، ترجمة شعبان بركات*. بيروت: منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
١٢. خلدون، ابن. ١٩٨٨. *المقدّمة : تحقيق: حجر عاصي*. بيروت: منشورات دار ومكتبة الهلال.
١٣. خليل، خليل أحمد. ١٩٨٤. *المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع*. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر.
١٤. دوفرجيه، موريس. ١٩٩١. *علم اجتماع السياسة* . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
١٥. سبيلا، محمد. ٢٠٠٥. *الحداثة وما بعد الحداثة*. بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين.
١٦. سعد الله، علي. ٢٠٠٣. *نظرية الدولة في الفكر الخلدوني*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
١٧. شتراوس، كلود لفي. ١٩٧٧. *الانثروبولوجيا البنيوية، ترجمة د. مصطفى صالح*. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي.

١٨. شومان، هيرالد؛ غريفه، كريستيانه. ٢٠١١. *العد العكسي للعولمة عدالة أم تدمير الذات ، ترجمة: د. محمد الزايد*. دمشق: الهيئة السورية العامة للكتاب.
١٩. صالح، مظهر محمد. ٢٠١٣. *الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق*. بغداد: بيت الحكمة.
٢٠. صالح، هاشم. ٢٠١٠. *معارك التنويريين والأصوليين في أوروبا*. بيروت: دار الساقي بالاشتراك مع رابطة العقلانيين العرب.
٢١. عماد، عبد الغني. ٢٠٠٦. *سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والاشكاليات.. من الحداثة الى العولمة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٢. فالاد، برنار. ٢٠٠٧. *التغيّر الاجتماعي، في ريمون بودون (محرراً)، المطوّل في علم الاجتماع، ج ٢، ترجمة: د. وجيه أسعد*. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
٢٣. كداي، عبد اللطيف. ٢٠١٥. "التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي محاولة للرصد والفهم." *مجلة كلية علوم التربية* (العدد ٧).
٢٤. كريب، إيان. ١٩٩٩. *النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمة د. محمد حسين غلوم*. المجلد العدد ٢٤٤. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
٢٥. كوش، دنيس. ٢٠٠٧. *مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني*. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
٢٦. كوفالسون، كيللـه . ٢٠١٠. *المادية التاريخية دراسة في نظرية المجتمع الماركسية ، ترجمة الياس شاهين*. موسكو: دار التقدم.
٢٧. لتشنر، فرانك جي و بولي، جون. ٢٠١٠. *العولمة الطوفان أم الانقاذ. الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية ، ط ٢، ترجمة: فاضل جكتر*. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
٢٨. ملكاوي، فتحي حسن. ٢٠١٦. *مختصر البناء الفكري... البناء الفكري مفهومه ومستوياته وخرائطه*. فيرجينيا: المعهد العالي للفكر الاسلامي.
٢٩. نوريس، بيبا. ٢٠٠٢. *الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، ترجمة: محمد شريف الطراح*. الرياض: مكتبة العبيكان.
٣٠. هادي، رياض عزيز. ٢٠٠٨. "مفهوم الدولة ونشوؤها عند ابن خلدون." *مجلة العلوم السياسية* (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،) (العدد ٣٧): ص ٧٩.
٣١. هارفي، ديفيد. ٢٠١٣. *الوجيز في النيوليبرالية ، ترجمة: وليد شحادة*. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Black, honest. 1986. *eilm alaijtimae alsiyasii 'ususuh wa'abeaduhu* [*Political Sociology, Its Foundations and Dimensions*]. Baghdad University.
2. The second, Hans-Adam. 2010. *aldawlat fi al'alfiat althaalithat* [*The State in the Third Millennium*], Translated by: Hassan Bustani. Beirut: Arab House of Science Publishers.

3. Al-Zaidi, Mufidi. 2003. *qadaya aleawlamat walmaelumatiati* [*Issues of Globalization and Informatics*]. Amman: Dar Osama for publication and distribution.
4. Mansour, Abdel Aziz. 2009. "Globalization...and Future Arab Options." Damascus University, *Journal of Economic and Legal Sciences*, Volume 25 (Issue 2): Pg.: 562.
5. Al-Menoufy, Kamal. 1985. "Political Culture and the Crisis of Democracy in the Arab World." *The Arab Future Journal* (Center for Arab Unity Studies) (Issue: 80): p. 72.
6. .—2008. *mafhum althaqafat alsiyasiat dirasat tasiliati* [*The concept of political culture, a fundamental study*]. Cairo: International Center for Future and Strategic Studies.
7. Engels, Frederick. 1965. *'anti duhiringh* [*Anti-Dühring*], translated by Dr. Fouad Ayoub. Damascus: Damascus House for printing and publishing.
8. Eiken, Henry. 1971. *easr al'iidiulujia* [*The Age of Ideology*], translated by Muhyiddin Sobhi. Damascus: Publications of the Ministry of Culture.
9. Berhier, Emile. 1985. *tarikh alfalsafat* [*The History of Philosophy*], Vol. 6, translated by George Tarabishi. Beirut: Dar Al-Tali'ah for printing and publishing.
10. Plekhanov, George. 1978. *aleamil alaiqtisadiu fi altaarikh* [*The Economic Factor in History*]. Beirut: Dar Al-Tali'ah for printing and publishing.
11. Pulitzer, George. 1969. *The Origins of Marxist Philosophy* (vol. 2, translated by Shaaban Barakat. Beirut: Publications of the Modern Library for Printing and Publishing.
12. Khaldun, Ibn. 1988. *almqddmt : tahqiqu: hajar easi* [*Introduction: Investigation: Hajar Asi*]. Beirut: Dar Publications and Al-Hilal Library.
13. Khalil, Khalil Ahmad. 1984. *almafahim al'asasiat fi eilm alaijtimae* [*Basic Concepts in Sociology*]. Beirut: Dar Al-Hadatha for printing and publishing.
14. Duverger, Maurice. 1991. *eilm aijtimae alsiyasa* [*The Sociology of Politics*]. Beirut: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
15. Sabila, Muhammad. 2005. *alhadathat wama baed alhadathati* [*Modernism and Postmodernism*]. Baghdad: Center for the Study of the Philosophy of Religion.
16. Saadallah, Ali. 2003. *nazariat aldawlat fi alfikr alkhaldunii* [*State Theory in Khaldunian Thought*]. Amman: Dar Majdalawi for publication and distribution.
17. Strauss, Claude Levy. 1977. *Structural Anthropology*, translated by Dr. Mustafa Saleh. Damascus: Publications of the Ministry of Culture and National Guidance.
18. Schumann, Herald; Grief, Christiane. 2011. *The Countdown to Globalization: Justice or Self-Destruction*, Translated by: Dr. Mohamed Al Zayed. Damascus: The Syrian General Book Organization.
19. Saleh, Mazhar Muhammad. 2013. *The centralized rentier economy and the predicament of market chaos*. Baghdad: House of Wisdom.
20. Saleh, Hashem. 2010. *The Enlightenment and Fundamentalist Battles in Europe*. Beirut: Dar Al-Saqi, in association with the Association of Arab Rationalists.
21. Imad, Abdul Ghani. 2006. *susyulujia althaqafat almafahim walashkaliaati.. min alhadathat alaa aleawlamati* [*The Sociology of Culture, Concepts and*

Problems. From Modernity to Globalization]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

22. Valade, Bernard. 2007. *Social Change, in Raymond Boudon (Editor), Long Length in Sociology*, Part 2, Translated by: Dr. Wajih Asaad, . Damascus: The Syrian General Organization for Books.
23. Kaday, Abdel Latif. 2015. "The Social and Value Transformations of Moroccan Youth, An Attempt to Monitor and Understand." *Journal of the College of Education Sciences* (Issue 7.).
24. Cribb, Ian. 1999. *alnazariat alaijtimaeiat min barsunz alaa habirmas* [*Social Theory from Parsons to Habermas*], translated by Dr. Muhammed Hussein Ghuloom. Volume No. 244. Kuwait: World of Knowledge Series.
25. Koch, Dennis. 2007. *mafhum althaqafat fi aleulum aliaijtimaeiati* [*The Concept of Culture in the Social Sciences*], Translated by: Mounir Al-Saeedani. Beirut: Arab Organization for Translation.
26. Kovalson, Kelleh. 2010. *Historical Materialism, A Study in Marxist Society Theory*, translated by Elias Shaheen. Moscow: House of Progress.
27. Lechner, Frank G and Pauley, John. 2010. *Globalization Flood or Salvation. Cultural, political and economic aspects, 2nd edition*, translated by: Fadel Jaketar. Beirut: Arab Organization for Translation.
28. Malkawi, Fathi Hassan. 2016. *Brief Intellectual Structure... Intellectual Structure: Its Concept, Levels, and Maps.* Virginia: Higher Institute of Islamic Thought.
29. Norris, Pippa. 2002. *alhukm fi ealam yatajih nahw aleawlamat* [*Governance in a globalizing world*], translated by: Muhammad Sharif Al-Tarrah. Riyadh: Obeikan Library.
30. Hadi, Riyadh Aziz. 2008. "The Concept of the State and Its Emergence for Ibn Khaldun." *Journal of Political Science* (College of Political Science, University of Baghdad,) (Issue 37): p. 79.
31. Harvey, David. 2013. *alwijiz fi alniyulibraliat* [*Al-Wajeez in Neoliberalism*], translated by: Walid Shehadeh. Damascus: The Syrian General Organization for Books.
32. Coleman, William D. 2011. *Globalization, imperialism and violence, in Jorge Heine and Ramesh Thakur (editors), The dark side of globalization.* New York: United Nations University Press.
33. Kollmorgen, Raj. 2010. *Transformation Theory and Socio-economic Change in Central and Eastern Europe - A Conceptual Framework.* Eastern Europe: emecon.
34. Ololube, Nwachukwu Prince. 2013. "The Nature of Social Change and its Implications for Educational Management and Planning." *International Journal of Educational Foundations & Management* Vol. 1 (Issue. 1): p.50.
35. United Nations Educational, . n.d. *"Scientific and Cultural Organization, Social Transformation.* http://www.unisco.org/new/en/social-and-human-science/ themes / international-migration.